تـنـمية الرافدين 83 (28) 2006
ص ص [119–132]

اختيار المواقع الصناعية
وإمكانية الاستفادة منها في إقليم كوردستان العراق

أحمد محمد إسماعيل البريفكاني
أستاذ مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة دهوك

المستخلص

يعد اختيار الموقع من الامور المهمة في التوزيع المكاني للنشاطات الإقتصادية، وقد حاول العديد من الإقتصاديين من خلال نظرياتهم تفسير ظاهرة التوطن ولاسيما أن الدول المسماة بالنامية بحاجة الى مثل هذه الدراسات فضلاً عن حاجة الدول المسماة بالمتقدمة لذلك ايضاً.

وهنا في هذا البحث المتواضع تمت دراسة هذه النظريات الخاصة بالمواقع استناداً الى العوامل المعروفة بالتوطن كالمواد الخام والسوق والايدي العاملة والطاقة وغيرها وعلى ضوء الاهتمام الكبير بنظريات التوطن منذ أواخر القرن التاسع عشر في العالمين الرأس مالي والاشتراكي والتي تتمثل بمنهج التكلفة الاقل سواء تكلفة النقل أو تكلفة العمل أو عوامل التكتل وعدم التكتل ومنهج العلاقات المتداخلة والمنهج السلوكي وتوطين المشروعات الصناعية كافة الى السياسات الواجب اعتمادها في توطين المشروعات والعوامل التي تؤثر في سياسة التوطين الإقتصادية منها والإجتماعية والطبيعية والإعتبارات الستراتيجية وإمكانية الاستفادة منها في إقليم كوردستان العراق على ضوء تلك النظريات والعوامل لكي نتفادى الوقوع في أخطاء الآخرين.

The Choice of Location and the Possibility of Using it in Kurdistan Region of Iraq

Ahmed I. Al-Braifkani
Assistant Professor
Dohuk University

ABSTRACT

The choice of location is regarded as one of the most important things in distributing economic activities. Therefore, many economists have tried to explain the settlement phenomenon throughout their theories, especially that these countries which are so-called the developing countries; need such studies just like these countries which so-called the development countries.

In this study, these theories are related to the locations that have been discussed depending on the settlement known as factors such as raw materials, market, manpower and energy. According to the great importance of settlement theories of 19th century, both capitalists and socialists worlds are represented by the system of the minimum costs

تاريخ التسلم 2005/6/20_____ تاريخ قبول النشر 2006/1/16

whether transfer costs, working costs, the factors of gathered or non gathered population, and the system of complex relationships, the behavior system, settlement of all industrial projects as well as the policies that should be dependable in settlement the projects and the factors which is effect in the economical, social and natural settlement strategy and the possibility of making use of it in Kurdistan Region of Iraq according to these theories and factors in order to avoid falling dawn into the other mistakes.

مقدمة

يعد اختيار المواقع الصناعية من الموضوعات الحيوية لما له من اهمية استراتيجية تخدم إقتصاديات الدول، فضلاً عن الوفورات السياسية والامنية والمجتمعية الناجحة. وإذا كان الامر كذلك فلا غرابة أن ينال موضوع اختيار المواقع الصناعية عناية المختصين في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد افرزت نتائج الحرب العالمية الاولى والثانية الحاجة الماسة الى اعادة النظر في المواقع الصناعية بشكل عام والصناعات المحورية ذات البعد الستراتيجي ودرجة التشابك الإقتصادي العالمي بشكل خاص، ولم يقتصر الامر على إقتصاديات الدول ذات التوجه الاشتراكي في حينه بل امتد الامر الى إقتصاديات الدول ذات الاقتصاد الحر وبرزت انماط جديدة في المواقع الصناعية تعكس وجهة نظر المخططين واهدافهم.

واستناداً على ماتقدم فإن دراسة مثل هذه الموضوعات وتطبيقاتها في جزء من وطننا اصبحت على جانب كبير من الاهمية.

وتتلخص مشكلة هذا البحث في ان المواقع الصناعية الرئيسة في إقليم كوردستان تجمع بين التخطيط واللا تخطيط، مما نجم عنه وينجم مشكلات إقتصادية عديدة قد تعيق النمو الصناعي المنشود فضلاً عن الاضرار السيئة المختلفة.

ويتلخص الغرض العلمي لمشكلة هذا البحث في مسألتين:

الاول- إن هناك تواضعاً في الفهم المدرك لموضوعات التوطن الصناعي والمواقع ونظريات المواقع وتطبيقاتها في منطقة الدراسة.

الثاني- إن هذا الواقع يمكن أن يتغير نحو الافضل فيما لو وضعت سياسات جديدة في ضوء نظريات التوطن الصناعي

وتتلخص اهمية هذا البحث في جانبين:

اولهما نظري ويتركز في تعميق الفهم العلمي لنظريات التوطن والمواقع الصناعية واساليبهما العلمية.

والثاني تطبيقي يتمثل في الخيارات المطروحة لتغيير واقع التوزيع المكاني للصناعات القائمة وملامح تحديد الصورة المحتملة للصناعات اللاحقة.

ولعل من نافلة القول أن نشير الى أن المنهج الاستنباطي (التحليل الكلي) كان هو المنهج المتبع في حيثيات هذه الدراسة متخذين من الحقائق والمعلومات المتاحة في ادبيات الاقتصاد الصناعي بعامة ونظريات الموقع بخاصةٍ اداة للبحث والتحليل، فضلاً عن الملاحظات العلمية والوثائقية لواقع بعض المواقع الصناعية في إقليم كوردستان.

وترتيباً على ماتقدم فقد جاء هذا البحث بنقطتين رئيستين، فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات، عالجت النقطة الاولى التوطن ومبرراته ونظريات الموقع الصناعي،

في حين تفرغت الثانية الى تحديد السياسات الواجب اعتمادها في توطين المشروعات المختلفة ولاسيما في إقليم كوردستان على انه من الموضوعية أن نشير الى ان دراسة هذه الموضوعات تواجه العديد من المشكلات ولاسيما ان بلادنا بشكل خاص لم تعن كثيراً بهذه الموضوعات.

ختاماً نأمل أن نكون قد وفينا البحث حقه فإن وفقنا فهذا غاية المنى وقديماً قيل من لايدرك كله لايترك جله ومن الله قصد السبيل.

أولاً- مفهوم التوطن ومبررات التخطيط للمواقع الصناعية

ثانياً- السياسات الواجب اعتمادها في توطين المشروعات في المناطق المحددة

ثالثاً- العوامل التي تؤثر على سياسة التوطن

أولاً- مفهوم التوطن ومبررات التخطيط للمواقع الصناعية

إن مشكلة اختيار الموقع بالنسبة الى احدى المنشآت الفردية في احد الفروع الصناعية هي ابسط بكثير من المشكلة التي تتعلق بالتوزيع المكاني للنشاطات الإقتصادية في دولة ما او إقليم ما .

اذ يحتاج الاخير الى تفسيرات وتحليلات لمواقع الانتاج والى معرفة دقيقة بتدفق مستلزمات الانتاج الى هذا الإقليم. بعض الإقتصاديين مثل Moses عد نظرية إقتصاديات المواقع الصناعية جزءا لا يتجزأ من نظرية الانتاج (حمودي، 1977،4).

وحاول الإقتصادي الالماني فون ثونن Von Thunun وضع نظرية للموقع الزراعي على الرغم ان نظريته تصلح للمواقع الصناعية ولكن مع تغيير الهدف (الحديثي، 1971) .

وحاول لونهارت Lounhardt اعطاء تفسير لظاهرة التوطن لبعض الصناعات التحويلية .كما قام الفريد ويبر Alfred Weber في عام 1909 بصياغة نظريته عن التوطن الصناعي، اذ افترض ثلاث فرضيات هي : (Weber, 1969, 37)

1. إن مصادر المواد الخام هي من المعطيات.
2. إن احجام ومواقع الاستهلاك تعد هي الاخرى معطيات.
3. ثبات كل من مناطق تركز القوة العاملة وثبات اجورهم مع عرض عمل غير محدود.

فضلاً عن كتابات اوجست لوش August Loech عام 1948 الذي اهتم بتكاليف النقل. اذ قال ليس من الضروري أن يكون موقع المشروع الانتاجي قرب المادة الخام او السوق، وانما قد يكون في موقع متوسط بينها(Hoover, 1948, 7-8).وجعل والتر ازارد Walter Isard عام 1956 اهمية النقل كاهمية باقي العوامل (Smith,1971,113-144). لقد كان مفهوم التوطن عند التقليديين وحتى عشرينات القرن الماضي هو (قيام مشروع ما او شخص يعمل بمعزل عن الاخرين في تحديد الموقع الافضل لنشاطه وفي ظل فرضيات معينة كتوفر المنافسة الكاملة في السوق مع ثبات المتغيرات الاخرى) (الصفار،1977، 267-270) او(قيام صناعة ما في

إقليم ما وتمتعها باهمية نسبية تفوق تلك الاهمية التي تحظى بها نظرياتها في باقي انحاء الإقليم) (Weber,22-30)

وهنالك من قال انه محصلة عوامل ستراتيجية، موقعية، إجتماعية، طبيعية، حضرية، تتحكم وبنسب متفاوته في قيام نشاط إقتصادي معين في موقع دون غيره. التي تعطيه ميزة نسبية مقارنة بالمواقع الاخرى في البلد وخلال مدة زمنية معينة (الديب، 608،1977)، وقد حصلت خلافات كثيرة حول نظرية الموقع الصناعي وليس هنالك نظرية حازت على قبول ورضا كل العاملين في الحقل الصناعي وذلك لاختلاف النظم والفلسفات الإقتصادية التي تعتنقها الدول سواء الرأسمالية او الاشتراكية وكذلك الدوافع لدى رجال الاعمال .والتي تحددها الربحية في اقامة مشروع ما.

بدأ الاهتمام يتحول في اختيار المواقع الصناعية من وجهة نظر الربحية التجارية البحث الى الربحية الإجتماعية لاسباب عديدة منها: (هوفر، 1974، 15)

1. ظهور الصورة المضطربة للتنمية في العالم الرأسمالي نتيجة للتوطن العشوائي وغير المخطط للصناعة، وما ترتب عليه من آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية بسبب الفوارق الإقتصادية والحضارية الضخمة بين مناطق واقاليم الدول الواحدة وبين دول العالم ايضا .
2. محاولات الدول النامية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مختلف المناطق والاقاليم في الدولة الواحدة. متحاشية الاخطاء التي وقعت فيها بعض الدول الرأسمالية في عملية التوطن العشوائي لصناعاتها.
3. الاستخدام الامثل للموارد الإقتصادية مع محدوديتها النسبية
4. ظهور اهمية البعد المكاني Spatial Dimontion وضرورة تحقيق نوع من التوازن في توزيع المشاريع والاستثمارات ولاختلاف العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي والإعتبارات التي تتحكم في كل عامل واختلافها وتباينها من موقع الى آخر بسبب عدم اجماع الرأي حول نظرية معينة تصلح لجميع الدول والاقاليم وظروف كل منها.

ان تحديد الموقع الملائم للمشروع يعد من اساسيات دراسة الجدوى الإقتصادية والفنية والإجتماعية معا.وتبرز اهمية تحديد الموقع الامثل والافضل للمشروع من الإعتبارات الاتية : (كجه جي، 1977، 123-152)

1. اثر موقع المشروع على نفقات الانشاء ومن ثم على المبالغ المستثمرة في المشروع وعائدتها.
2. اثر موقع المشروع على مجمل تكاليف التشغيل-الانتاج والبيع وبالاخص عندما تتفاوت كلفة الحصول على المواد الاولية والايدي العاملة ومصادر الطاقة والوقود واخيرا كلفة توزيع المخرجات والتسويق.وتظهر اهمية اختيار موقع المشروع من خلال الخطأ الذي قد يحصل عند اختيار المكان، اذ يصعب تصحيح الموقع بعد الانشاء .
3. مساهمة المشروع في ايجاد فرص عمل جديدة ومن ثم رفع المستوى المعاشي والإقتصادي للسكان. وكذلك زيادة كفاءتهم عن طريق التدريب.

4. إن سياسة تخطيط المواقع الصناعية كفيلة بتنمية المجتمع والبيئة المحلية عن طريق الحد من ظاهرة الهجرة الى المراكز الحضرية وتحديدا المدن الكبيرة.
5. إمكانية توفير الخدمات العامة في المنطقة. النقل والصحة والتعليم .وتغيير الانماط الاستهلاكية مع ادخال الكثير من التقدم الحضاري والإجتماعي في المنطقة.

بعدها قد تثار تساؤلات حول بعض الآثار السلبية للتوطن الصناعي. كظاهرة الهجرة من الارياف الى الحضر وتلوث البيئة... وغيرها.

ولكن يمكن تجاوز هذه الاثار السلبية عن طريق تخطيط التوطن الصناعي بما فيه تحديد موضع الوحدة الانتاجية او المصنع.

معامل التوطن والميزة النسبية

إن قيام الصناعة وتوطينها كان ولايزال يرتبط بمدى توافر مقوماتها الاساسية، مثل الاسواق والمواد الخام والطاقة والايدي العاملة... الخ. وحسب رأي هوفر Hoover إن الصناعات تصنف بحسب مواقعها الى ثلاث مجموعات هي: (Thompson, 1961,28)

الصناعات التي تتجه نحو السوق والصناعات التي تتجه نحو مصادر موادها الخام والصناعات التي تختارموقعا وسطيا بينهما.

عليه يمكن حساب معامل التوطن او ميزة المواقع بالاعتماد على احد المتغيرات الإقتصادية سواء كان حجم رأس المال المستمر اوالقيمة المضافة اوقيمة الانتاج واخيرا عدد المشتغلين وخلال مدة زمنية معينة عادة سنة، ويتم قياس معامل التوطن رياضيا عن طريق المعادلة الاتية : (السماك، 1978/1977، 251)

$$\text{معامل التوطن استخدام مقياس عدد العاملين} = \frac{\dfrac{\text{عدد عمال صناعة ما في المنطقة ما}}{\text{جملة عمال الصناعة التحويلية في تلك المنطقة}}}{\dfrac{\text{عدد عمال الصناعة ذاتها في البلد}}{\text{جملة عدد العاملين في القطاع الصناعي التحويلي للبلد}}}$$

وعليه تكون المنطقة متخصصة في صناعة ما وشديدة التوطن والتركز في تلك المنطقة اذا كان ناتج العملية، أي معامل التوطن اكبر من واحد صحيح ان التركيز على هذا المتغير يمتاز بعدم تأثيره بالمتغيرات المستمرة بالاسعار والتي تنعكس على قيمة النقود.

نظريات المواقع الصناعية

لقد حصل اهتمام كبير بنظريات التوطن منذ أواخر القرن التاسع عشر في العالمين الراسمالي والاشتراكي، وهنا سوف نستعرض بعض هذه النظريات التي نراها مهمة منها :

1. منهج التكلفة الاقل

تعد نظرية الفريد ويبر A. Weber في التوطن الصناعي افضل ما يعبر عن هذا المنهج ويعد رائد المدرسة الكلاسيكية لتوطن المشروعات (Weber,1969,34). اذ وضع نظرية متكاملة تصف وتحدد العوامل التي تؤدي الى توطن المشروع في مناطق معينة دون اخرى على الرغم من وجود من سبقوه في هذا الموضوع مثل Von.Thonon مع أن نظرية الاخير كانت تتعلق بالنشاط الزراعي.

وقد تأثر Weber عن من سبقوه من رواد المدرسة الالمانية مثل J. S Mill.. في كتابه عن النظرية الإقتصادية وافكاره عن تكلفة النقل وارتفاع الربح وانخفاضه نتيجة القرب والبعد عن المناطق المزدحمة. اذ لاحظ Mill اختلاف الايجارات في المناطق المزدحمة مقارنة بالمناطق النائية. غير أن Weber خرج بنتيجة تفيد بأن نمو وازدهار المناطق وتخلفها يرجع بالاساس الى المتغيرات التوطنية، وأن لهذه التغيرات تأثيراً على النمو الإقليمي. وحاول أن يكتشف القوانين وراء العوامل التي تحفز الصناعات لاختيار افضل المواقع بافتراض الفروض الاتية : (Weber,1969, 25)

1. المواد الخام وتوطينها في بعض المناطق فقط
2. وجود حالة من المنافسة الكاملة. وانه لايمكن لاحد التاثير على الاسعار التي تحددها قوى العرض والطلب.
3. تمركز العمالة في مواقع محددة
4. إن العمل غير محدود ويمكن انتقاله في ظل معدل اجر مناسب

وبذلك حدد Weber العوامل التي تؤثر على توطن المشروعات الصناعية وهي: (سليم، 1972، 63)

أ. تكلفة النقل

ب. تكلفة العمل

ت. عوامل التكتل وعدم التكتل

أ. تكلفة النقل: فيما يتعلق بهذه النقطة وطبقاً لفروض Weber فان المشروعات الصناعية سوف تتوطن في المناطق الاقل تكلفة للنقل، وبهذا يرى أن تكلفة النقل هي العامل الاساس الذي يؤثر على اختيار الموقع ويتحدد الموقع الاقل تكلفة للنقل بالمقارنة مع الوفر الذي يحققه الموقع المختار من تكلفة النقل وتكلفة العمل على سبيل المثال مع ثبات العوامل الاخرى على حالها، ولتحديد الموقع الذي يحقق اقل تكلفة للنقل استخدم ما يطلق عليه بالمثلث الموقعي او التوطني (Weber,1969, 30).

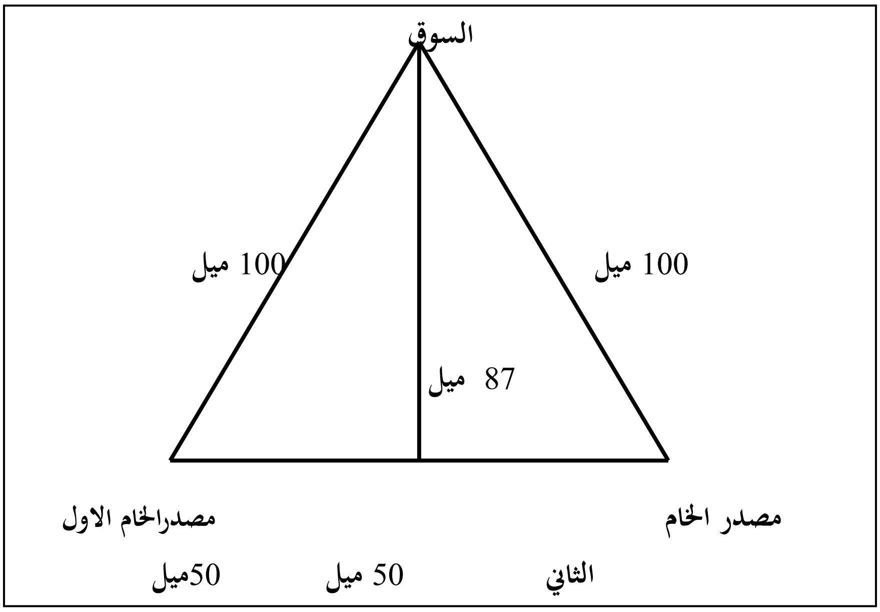

أي ان اقامة المشروع عند النقطة X يحقق اقل تكلفة للنقل من اقامته قرب السوق او احد مصادر المادة الخام الاول او الثاني.

وقد اشارWeber الى أن معدل النقل يعتمد اساساً على الوزن المنقول وكذلك على المسافة التي تنقل خلالها المادة الخام او الانتاج، ومن ثم فان اقل معدل نقل لكل طن\ميل يحدد الشكل التوطني للعملية الانتاجية وبفرض ثبات التكلفة للعمل. فان توطن المشروع يمكن أن يتحدد بالنسبة بين وزن المواد المتوطنة ووزن الانتاج النهائي وبذلك يكون (الصفار ،1977، 159)

$$\text{معامل المادة الخام} = \frac{\text{وزن المواد الخام في العملية الانتاجية}}{\text{وزن الانتاج}}$$

فان كانت النتيجة اكبر من الواحدالصحيح فإن الصناعة تكون اكثر التصاقاً بمصادر المادة الخام واذا كانت اقل من الواحد الصحيح فان الصناعة تكون قريبة من السوق. مع الاخذ بنظر الاعتبار الفاقد في المادة الخام خلال عمليات الانتاج.

ب. **كلفة العمل:** تمثل كلفة العمل التوطني العامل الثاني في نظرية Weber ، وله اثر كبير في اختيار موقع المشروع ذلك أن المنطقة الاقل في تكلفة العمل تعمل على تغيير توطين المشروع من المنطقة الاعلى في تكلفة النقل اليها. أي في ظل الوفر الذي يحققه المشروع بمقارنة كلفة العمل وتكلفة النقل.

ت. **عوامل التكتل وعدم التكتل:** فيما يخص هذه العوامل وحسب ما اشار Weber ودورها في توطين المشروعات، والناجمة اساساً في تجميع الصناعات في نقاط الاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية فقد اكد Weber على اجراء المقارنات بين الفوائد التي يمكن ان يحصل عليها المنتج نتيجة تلك العوامل مقارنة بالعوامل الاخرى (Weber ,1969, 43) مثل العمل، كلفة النقل .

2. منهج العلاقات المتداخلة

في نهاية الخمسينات من القرن الماضي ظهرت مدرستان متميزتان تبحثان في توطن النشاط الإقتصادي

الأولى: المدرسة الكلاسيكية التي تتبنى وجهة نظر المشروع فقط وتركز على الكلفة الاقل بصرف النظر عن العلاقات الخيرية المتشابكة.

الثانية: ترى أن المشروع لا يعيش في بيئة منفصلة عن غيره من المشروعات، بمعنى إن المشروع لا يمكن أن يتخذ قراره بمعزل عن قرار المشروعات الاخرى.

وهذا يعني ان المدرسة الكلاسيكية تبحث عن موقع المشروع ذي التكلفة الادنى مع فرض ثبات الطلب في ظل المنافسة الكاملة. على الرغم من انها واجهت بعض الانتقادات لهذه الفروض.

فمن هذا المنطلق ظهر منهج العلاقات التوطنية المتداخلة او ما يمكن أن يطلق عليها نظرية الاسواق. ولا يعزى ظهور هذه النظرية لكاتب واحد .ولكن يمكن القول إنه نتيجة لتطور العديد من الافكار التي كونت ملامح هذا المنهج .ومن ابرز كتاب هذه النظرية من الكلاسيك E.Hoover والإقتصادي Losch وقد اسهموا في هذا المجال ببحوثهم عن منطقة السوق (Losch,1974,72)، الا ان الإقتصادي (هوتلنك) وضع حالة خاصة عام 1929 مستعيناً بالرسومات وبين كيفية حدوث التوازن في سوق المنافسة الاحتكارية للبائعين مع تحديد الموقع الامثل للمشروع داخل السوق والذي يحقق المشروع فيه اقصى ربح ممكن (الهيتي، 1994، 27).

ويختلف هذا المنهج عن المنهج الكلاسيكي، اذ يفترض المنهج الكلاسيكي أن (محمود، 1985، 158):

أ. السوق يوجد في مكان محدد، في حين يفترض منهج العلاقات المتداخلة بأن الاسواق موزعة على الخير الجغرافي.

ب. يفترض منهج الكلاسيك اختلاف تكاليف الانتاج، في حين المنهج الآخر يعد تكاليف الانتاج ثابتة. أما سعر التسليم للمستهلك فهو مختلف تبعاً للمسافة من الموقع، فضلاً عن أن الطلب على الانتاج شديد المرونة وكل مستهلك يشتري وحدة واحدة خلال مدة زمنية واحدة بصرف النظر عن السعر.

3. المنهج السلوكي وتوطن المشروعات الصناعية

من الواضح أن النظريات الكلاسيكية القديمة أو الحديثة في التوطن ركزت على عدة عوامل تساعد في توطن المشروع مثل كلفة النقل، كلفة العمل، حجم المواد المستخدمة. نوعها والقرب والبعد من الأسواق، وكذلك واجهت أو عانت هذه النظريات من قصور الأسباب المتعلقة بالأصول التي اعترتها، وهي أن هناك رجلاً إقتصادياً رشيداً ذا يد خفية ينظم العمليات الإقتصادية، ويعمل على تحقيق أقصى الأرباح في ظل اقل التكاليف في إطار بيئي يتسم بالحرية الإقتصادية والمنافسة الكاملة. ويفترض أيضا أنه لديه كل المعلومات الكاملة التي من خلالها يختار للمشروع افضل موقع .(Hirrsh Man, 1905,29)

في إطار رفض فكرة الإقتصادي الرشيد الذي يمتلك كل المعلومات ظهرت بعض المدارس التي تؤكد بأن العملية الإقتصادية تتم في إطار عدم التأكد في الحياة العملية.

ففي الحياة العملية لا تتوفر المعلومات الجيدة والكاملة للرجل الإقتصادي الرشيد التي تفترضها كل التحليلات الإقتصادية بما فيها نظرية التوطن، فالانسان يمكن أن يكون لديه المعلومات عن الأحداث التي تمت في الماضي أو الحاضر والمستقبل، فالعملية يكتنفها كثير من الغموض، يضاف الى ذلك أن نظريات التوطن في مجملها تنظر الى الموقع في لحظة زمنية معينة واحدة، فهي ليست نظرية ديناميكية تشير الى كل الإحتمالات بالمستقبل، فالإقتصادي Loosch لمس جوهر المشكلة عندما قال من الناحية الديناميكية لا يوجد هنالك موقع أفضل لأننا لا نعلم المستقبل (Losch, 1954, 53). وتحديداً الظروف السياسية والظروف الخاصة بالتعاملات الإقتصادية وارتباطها بالتغيرات الإجتماعية.

ونتيجة لقصور نظريات التوطن واتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد واللايقين ظهرت في السنوات الماضية النظريات السلوكية للتوطين بقيادة (الن برد A. Pred) (واندرية كارلكنست A. Karleqwist) ويعد هذا المنهج من المناهج التي تركز على الأمثلية الجزئية (Smith,1971,115-124).

أي الكيفية التي يمكن بها أن يختار المنتج الفردي أمثل المواقع لتوطن المشروع في إطار المعلومات التي يحصل عليها. اذ توجد عوامل غير إقتصادية ذات أهمية مرتبطة بالنواحي السلوكية لمتخذي القرارات، وبذلك نجد أن هذا المنتج حول الأهمية النسبية لتدفق السلع والخدمات الى تدفق المعلومات وحتى المقابلات الشخصية في اتخاذ قرار التوطن.

يعد A. Pred رائداً من رواد المنهج السلوكي. وتعتمد فكرته الأساسية على أن كل قرار توطني يمكن النظر اليه على أنه يتخذ في ظل وجود معلومات مختلفة ومحسوبة يتراوح على الأقل نظرياً بين عدم وجود معلومات وبيانات نهائياً ووجود معلومات كاملة عن كل المتغيرات والبدائل وكذلك تحكمها القرارات المختلفة لأستخدم هذه المعلومات والبيانات وأهداف متخذ القرار.

صحيح أن الإنسان يعيش في بيئة من المعلومات الا أنه ليس من المفترض أن كل إنسان يمكنه أن يحصل على كل ما يحتاجه من المعلومات وعلى الرغم من ان الإنسان داخل المجتمع الا انه يكون قريباً من البيئة السلوكية التي يحتوي بداخلها بيئة النشاط والتي يعيش داخلها المشروع.

وتداخل بيئة المعلومات مع محدودية الهدف يؤدي الى أن يعيش المنظم في جزء محدود من بيئة المعلومات وبامكانه أن ينتقي منها ويبني قراره مع أنه قد توجد معلومات أخرى خارج بيئته قد تؤثر على ما اتخذه من قرارات وهذا يجعله يعيش في عدم التأكد.

وفي الواقع هنالك عدد من الأسباب وراء ذلك:

أ. عدم قدرة المشروع الحصول على كل المعلومات وان استطاع فقد يحكمه تكلفة حصوله عليها.

ب. بفرض وجود المعلومات فانه قد لا توجد القدرة ولا الأذواق المناسبة لتحليلها.

ت. تداخل العوامل الشخصية والذاتية في كثير من الأحيان في تفسير وتحليل هذه البيانات.

ث. إن الحصول على المعلومات لا يعني مطلقاً القدرة على استخدامها وتفسيرها في نفس لحظة الحصول عليها نفسها وذلك لأسباب عدة:
1. الوضع الإجتماعي للفرد وموقفه المالي.
2. القدرة الفعلية والخبرة.
3. علاقة متخذ القرار بالمجموعات التي يعيش معها.

ولهذا فان A. Pred أشار الى كل منظم او متخذ قرار لديه مصفوفة سلوكية تمثل صفوفها المعلومات التي تتراوح بين عدم وجود المعلومات الى وجود المعلومات كاملة. وتتمثل أعمدتها القدرة على استخدام هذه المعلومات.

وعموماً فان فكرة اختلاف المعلومات والقدرة على استخدامها تساعد على فهم حقيقة وجود عناصر عشوائية وغير عشوائية في التوزيع الخيري، ولكنها تفيد في تفسير فشل بعض المشروعات في اختبار مواقعها، عليه فان الحكم على هذا المنهج ما زال مبكراً لأنه لم يصبح حتى الأن نظرية كاملة بذاتها، وإن كان قد ساعد على تفسير بعض المفاهيم الكلاسيكية لنظرية التوطن.

السياسات الواجب اعتمادها في توطين المشروعات في المناطق المحددة

عند وضع سياسة التوطن للمشروعات سواء في النظام المفتوح او في الأقتصادات الموجهة. لايمكن الأعتماد على نظريات التوطن في إطارها التجريدي. والتي وضعت في ظل شروط وفروض معينة في حين أن سياسات التوطن تحكمها كثير من المتغيرات التي ترتبط بالنظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي داخل المجتمع. والفروقات واضحة في سياسة توطن المشروعات بين الدول ذات السوق المفتوحة والأقتصادات الموجهة (الصفار، 255) ونقطة الأنطلاق للمشروعات الفردية هي الحصول على أقصى ربح ممكن. وفي ظل المنافسة التامة وآلية السوق. معنى ذلك أن مشكلة المشروع الفردي هي في الرد على بعض الأسئلة الخاصة بتقليل تكلفة النقل سواء للمنتج النهائي أو المواد الخام. وكذلك تقليل تكلفة المدخلات من عمال ورأس المال. إلا أن الأمر مختلف عند إجراء سياسة تنمية إقليمية معينة في الدول ذات الأقتصادات الموجهة. ذلك أن إستخدام أسلوب المشروع الفردي وتوقعاته لا تحقق الأهداف التنموية المرسومة.

ففي كثير من الأحيان قد تتضارب الأهداف الفردية مع اهداف التنمية الإقليمية. ومن ثم يصبح التدخل الحكومي ضرورياً. ولكن السؤال الذي يمكن أن يواجه صانع السياسات في تلك الدول. أي نوع من التدخل يكون (عبد العزيز وطلال، 1986، 165-168)؟ بمعنى هل هو تدخل مباشر؟ أم تدخل غير مباشر. ولهذا ظهر نوعان من السياسات من بين العديد من السياسات يمكن أن تساعد في توطين المشروعات في المناطق المحددة وفقاً لمقتضيات السياسة الإقتصادية العامة للمجتمع

1. السياسة الأولى: تعتمد هذه السياسة على وضع الحوافز المناسبة (حوافز أيجابية أو سلبية) (فيحان ،1985، 92) مثل إستخدام نظام الضرائب ونظام الأعفاءات وإنخفاض أو ارتفاع أسعار الأرض ووجود التسهيلات في مشروعات البنية الأساسية، وأعطاء القروض والمنح وتدعيم الإنتاج أو إضافة رسوم الأنتاج.

2. السياسة الثانية: خلق نوع من أنواع نظام المعلومات يوضح للمستثمرين كل المعلومات الضرورية عن المميزات المختلفة للمناطق موضوع السياسات وأبراز التكلفة والعائد لتلك الناطق.

ومن الممكن أستخدام السياسة الأولى والثانية سوياً حسب الأحوال لتحقيق أهداف تنمية مناطق معينة مثل الإقاليم المختلفة والمناطق الحديثة الأنشاء والتي ترغب الدولة في تعميرها ويختلف الأمر في الدول ذات النظام المخطط عنها في النظام الحر ففي المجتمع ذات النظام المخطط تمتلك الدولة أمكانيات الأشراف والهيمنة على مجريات الأدارة والإقتصاد في صالح المجتمع ككل وسياسة التوطن في ظل هذا النظام لا تنفصل عن السياسة القومية للتنمية. ففي مثل هذه الدول فأن توطن المشروعات الأنتاجية يعد أحد العوامل الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل الإقليم. عليه فأنه يتوجب أن يراعي عند توطين المشروعات في تلك الإقاليم تحقق الآتي (محبوب ، 1977، 66):

1. نمو إنتاجية العمل.
2. الأستخدام الرشيد للموارد.
3. حل مشاكل التخلف.
4. حل المشاكل الناتجة عن عدم التنسيق بين الخطط الإقليمية والخطط القومية.

العوامل التي تؤثر على سياسة التوطين

إن سياسة التوطين لابد أن تختلف طبقاً لإختلاف النظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي، والعوامل التي صاغتها نظريات التوطين تعد غير كافية عند وضع أية سياسة للتوطين. فهنالك عوامل أخرى كثيرة تظهر عند التطبيقات العملية من الصعب عدم أخذها بنظر الاعتبار كما يصعب اثبات اهميتها من الناحية النظرية لعدم إمكانية حسابها كمياً (موسى، 1981، 81). لهذا لا يمكن عدها عوامل توطن، ولكن من الواجب أن يطلق عليها (شروط وظروف) نظراً لان كلمة عوامل فقط لايمكن أن يعبر عن الحقائق التي قد تكون خلف توطن مشروع معين لوجود ظروف نعرفها ولا يمكن حسابها، ولكن يجب أن تراعى عند أتخاذ القرار. هذه العوامل والشروط والظروف قد تكون إجتماعية أو حتى تاريخية أو ظروف أخرى موجودة في مكان معين قد لا تكون موجودة في أماكن أخرى. وتتقاطع وتكون هذه الشروط والظروف وقد تكون إقتصادية. وعلى العموم فإن إستخدام عوامل التوطن والشروط الخاصة باختيار موقع المشروع تختلف من مكان الى آخر ومن صناعة الى أخرى، اذ إن لكل صناعة عوامل توطنها ومعوقات موضعها. وتختلف كذلك وفقاً لحجم المشروع ونوع النظام السياسي القائم ويمكن أن ينظر الى المشروع بوصفه حجماً من الكل ضمن المنطقة التي سيتم أختيار موقع المشروع يؤثر ويتأثر بالبيئة وبالمشاريع القائمة، وبلإمكان تحديد العوامل التي تسهم في تحديد موقع المشروع، التي تؤثر بنسب مختلفة في عملية الأختيار والتحديد، وهذه العوامل والشروط يجب أن تراعى وواجب أخذها بعين الأعتبار عند إختيار موقع المشروع، مركزين على نقطة أساسية

هي يجب أن يتم إختيار موقع المشروع في إطار تقييم المشروعات من الناحية الفنية والمالية والإقتصادية والإجتماعية، وهي (عبد العزيز و طلال، 1986، 94):

1. مجموعة العوامل الإقتصادية: المتمثلة بالمواد الأولية، مصدر الطاقة، الأرض، المياه، الأيدي العاملة، السوق، الوفورات الإقتصادية، رأس المال.
2. مجموعة العوامل الإجتماعية: المتمثلة بتأثير الصناعة للمنطقة وقاطنيها، تلوث البيئة، ظاهرة الهجرة، إمكانية تحقيق التنمية المتوازنة، التشغيل.
3. مجموعة العوامل الطبيعية: المتمثلة بطبوغرافية الأرض، الموقع، المناخ، التربة.
4. مجموعة الإعتبارات الستراتيجية: الأمنية منها والعسكرية.

على ضوء ما تقدم ونظراً لظروف إقليم كردستان وما كان يتعلق منها بتوافر المواد الخام أو السوق أو مصادر الطاقة أو الايدي العاملة أو راس المال ...الخ فإنه من المعلوم أن كردستان تمتلك من الموارد المادية أو المواد الخام ما يمكن عده إقتصادياً لقيام العديد من المشاريع الصناعية. ولكن وكما هو المعلوم فان الصناعة تحتاج الى سوق للتصريف لأن الصناعات التي تتمتع بوفورات الحجم تعمل على تخفيض الكلفة، ومن ثم يمكن لتلك الصناعة أن تجد لها منفذاً في الأسواق

وعلى الرغم من صغر حجم السوق في كوردستان وعدم وجود أسواق خارجية تستوعب منتجات الصناعات ذات الحجم الكبير، وذلك بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي في إقليم كوردستان العراق، اذ يقدر بـ 175$ دولاراً أمريكياً سنوياً من جهة وصغر حجم السكان من جهة أخرى (يعتمد السوق على متوسط دخل الفرد وحجم السكان). اذ يبلغ ما يقرب من خمسة ملايين نسمة (U.N,world). أي 28% من إجمالي سكان العراق. والعقبات التي يمكن أن تقف أمام هذه الصناعات عند محاولة تصديرها إلى الدول المجاورة. أو حتى إلى مدن عراقية أخرى خارج الإقليم. ومن تلك الصناعات التي تتوفر لها المواد الأولية في كوردستان. صناعة الأسمنت والصناعات الغذائية (التعليب- ومنتجات الألبان- الزيوت النباتية) وغيرها. وقد لا نجد في كوردستان مشكلة لقيام الصناعات من ناحية رأس المال أو الطاقة وحتى الأيدي العاملة إلى حد ما. وذلك بفضل الموارد المالية في كوردستان سواء (من القرار 986) أو إيرادات الإقليم من الضرائب (الكمركية والدخل وغيرها) كذلك الحال بالنسبة لمصادر الطاقة والأيدي العاملة. فإن كوردستان تمتلك فائضاً من هذه المصادر وفيما يخص اختيار المواقع الصناعية في إقليم كوردستان لابد من الأخذ بنظر الاعتبار ظروف الإقليم والاستفادة من الأخطاء التي وقع فيها بعض المختصين في الدول الأخرى في النظامين الرأسمالي والاشتراكي وحتى الدول النامية. وتجنب هذه الأخطاء.

لأن اتخاذ قرار أو اختيار للموقع يكون أمراً صعباً ومكلفاً في الوقت نفسه. هذا إذا ما علمنا أن إقليم كوردستان يعاني حاله حال الدول النامية من العديد من المشاكل في شتى المجالات والقطاعات وبالأخص في قطاع الزراعة. فضلاً عن محدودية الموارد التي يمتلكها فهي ليست مبذولة كما هو الحال في بعض الدول النفطية النامية.

وهنا لابد من التأكيد على وجود وزارة للتخطيط وجهاز متخصص في هذا المجال.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

1. أحمد حسين الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، جامعة الموصل، 1994.
2. أحمد رشاد موسى، مشكلات التوطن الصناعي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد،1، 1981.
3. أدجار هوفر، النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الإقتصادي-تعريب د. عزت عيسى، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1974.
4. حكمت عمر الحديثي، تطور نظريات إقتصاديات المواقع الصناعية، مجلة عالم الصناعة: العدد الثالث، السنة الأولى، آب ، 1971.
5. صباح فيحان محمود، معايير توقيع المشاريع الصناعية في العراق، رسالة ماجستير اقتصاد، جامعة بغداد، مايس، 1985.
6. صباح كجه جي، معايير التوطن الصناعي في الوطن العربي، مجلة الوحدة الإقتصادية العربية، السنة الثانية، العدد الثالث، القاهرة، نيسان، 1977.
7. عبدالعزيز مصطفى وطلال كداوي، تقييم المشاريع الإقتصادية، دراسة في تحليل الجدوى الإقتصادية وكفاءة الاداء، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986.
8. فؤاد محمد الصفار، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف، ط2، الإسكندرية، 1977.
9. فاضل مصطفى سليم، كلفة النقل وتوطن الصناعات في أفريقيا الوسطى، ط1، مطبعة جامعة بغداد، 1972.
10. لميس قاسم حمودي، إقتصاديات الموقع الصناعي وتطبيقات ذلك في العراق، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 1977
11. محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977.
12. محمد ازهر السماك، دراسات في الموارد الإقتصادية، مؤسسة دار المكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1978/1977.
13. محمد محمود الديب، الجغرافيا الإقتصادية، مكتبة الانكلوا المصرية، ط1977،1.

ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية

1. Hirshman, A.O. Strategy of Economic Development Yale University Press, New Haven 1958.
2. Hoover – The location of Economic Activity, Mc Graw Hill, Book Company Inc., 1948.
3. Losch, A., the Economic of Location by Woglom, H.W., New York, 1954.
4. Smith, D., Industrial location, an Economic Geographical Analysis, John wiley and Inc. London, 1971.
5. Thompson, J.H, Methods of Plant Site Selection Available to Small Manufacturing Firms, West Virginia, University Sep. 1961.
6. U.N,world Demographic Istimatees and Projections (1950-2025) Department of International Economic and Social Affairs, new York, 1988.
7. Weber, A., "Theory of Location of Landsite," Translated by Fridrich, Seventh Impression, 1969.